

المنحى التداولي في التراث اللغوي "تماسك النص" - نموذجًا -  
**The Pragmatic Approach in Linguistic Heritage**  
**"Textual Cohesion" - a model-**

سليمة محفوظي

Salima mahfoudi

جامعة محمد الشريف مساعديّة (الجزائر)، [s.mahfoudi@univ-soukahrass.dz](mailto:s.mahfoudi@univ-soukahrass.dz)

تاريخ النشر: 2023/07/13

تاريخ القبول: 2023/07/04

تاريخ الاستلام: 2023/02/02

**الملخص:** ظهرت التداوليّة بوصفها علما قائما بذاته على يد علماء الغرب، إلا أنّ المنحى التداولي كانت له أصالته، وإنجازاته في المدونة التراثية العربية القديمة في ميادين: البلاغة والتقد، واللغة، والنحو، والتفسير، وعلوم القرآن وإعجازه...والتي تندو دنوًا منقطع النظير مما أقرّه وحققه الدرس اللساني التداولي الغربي الحديث، وخير دليل على ذلك توظيف الدرس النصّي التراثي البلاغي والتقدي مصطلحات ومفاهيم عديدة دالة على التماسك النصّي؛ كالسبك والحبك، والتلاحم، وتناسب الأجزاء، والانسجام، والنظم...كما كان لعلماء أصول الفقه، وعلوم القرآن نصيب وافر في كشف التماسك التداولي للخطاب القرآني، وبخاصة ما سمّوه المناسبة بين الآيات والسور تسعى هذه الورقة البحثية إقامة جسر تواصل وتفاعل بين المدونات اللسانية التراثية العربية والدراسات اللسانية التداولية الحديثة.

**الكلمات المفتاحية:** التداوليّة؛ المدونات التراثية؛ الربط النحوي؛ التماسك الدلالي؛ النص.

**Abstract:**

Pragmatics is nowadays western discipline, however, pragmatic studies have their origins and authenticity in traditional Arabic texts in the fields of rhetoric, criticism, language, grammar, exegesis, and Coranic sciences researches that is too closer to the recent western pragmatic linguistic studies. We see that the existence in these traditional texts some notions related to text cohesion. We find also that the fundamentals of Islamic jurisprudence and Coranic studies scholars have contributed to unveil the pragmatic cohesion of the discourse through the study of adequacy of chapters and verses arranging.

The issue discussed in this contribution can be: is it possible to generalize that the traditional Arabic texts were the first to found the pragmatic practice and the pragmatic analysis by treating the most important textual aspect which cohesion

**Keywords:** Pragmatics; Heritage blogs; Conjunction Grammatical; Semantic coherence  
 The text.

## 1. مقدمة:

ارتبط الدرس اللساني منذ تجاوز حدّ الجملة إلى وحدتي النص والخطاب بأفاق معرفية جديدة معاصرة مثل لسانيات النص، وتحليل الخطاب، والنظرية التداولية، هذه الأخيرة التي أصبحت محطّ أنظار كثير الباحثين على اختلاف توجهاتهم وتنوّع مشاريعهم. إذ أنّها تعني بالطابع التّواصلي للغة الذي يحمل بعدا وظيفيا اجتماعيا. وتسعى هذه النظرية إلى دراسة المكوّن الدلاليّ استنادا إلى سياق الاستعمال متجاوزة الحدود البنيوية للمفوضات، كونها نظرية وظيفية. ولعل البحث في المدونات التراثية من شأنه أن يقدّم للباحث العربي نظرة مستفيضة حول الجهود التي قدّمها القدامى من الجانب التداولي الذي يعتبر الجسر الزايط بين المخاطب والمتلقي .

ومن أهمّ الموضوعات المتناولة قضية التماسك النصي التي حظيت باهتمام البلاغيين والنحويين كونه يمثل قطب الرحي في دلالة الرسالة ومنه في العملية التبليغية.

لا ندعي أن هذه الورقة البحثية ستشمل كلّ جوانب الموضوع، ولكننا نحاول الكشف عن العناية التي أولاهها علمائنا لقضية التماسك النصي والتي هي من صميم المباحث التداولية .

من هذا المنطلق، تقوم هذه المداخلة على إشكالية عامّة مفادها: هل يمكن التعميم أنّ للمدونات التراثية العربية فضل السبق في التّأصيل للممارسة التداولي والتحليل التداولي من خلال تناول أهمّ مفاهيم النصية؛ وهو مفهوم التماسك النصي بأبعاده المختلفة: الشكّلية والدلالية والتداولية؟ وقد نتج عن الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية وهي: هل هناك حدود فاصلة بين كلّ مصطلح عربي وآخر مما يحول دون الوقوع في تشويش وفوضى المصطلحات؟ وأخيرا إلى أيّ مدى رافق ذلك التّأصيل الإنجاز عند القدامى في الحكم على تماسك النص من عدمه؟

## 2. التّعريف اللغوي والاصطلاحي:

وردت المادة اللغوية (مسك) في المعجم العربية بمعان كثيرة؛ منها: الشدة والصلابة وعدم التفكك (الزمخشري، 1998، صفحة 213)، والرأي والعقل، وحبس الشيء (ابن منظور، 1994، صفحة 488) والاعتدال (الزبيدي، 2001، صفحة 338.337)، وكلّها توحى بالتّرابط التام بين الأجزاء بعضها ببعض، وعدم تفكّكها وانفصالها.

أمّا اصطلاحا فالتماسك هو «الكيفية التي تمكّن القارئ من إدراك تدفق المعنى الناتج عن تنظيم النص، ومعها يصبح النص وحدة اتصالية متجانسة» (محمد شبل، 2009، صفحة 184) فالقارئ له الدور الأساس في

اكتشاف تماسك النصّ من عدمه؛ لأنّه هو الذي يبث الحياة فيه بقراءته واستيعابه والتفاعل معه، وبهذا التفاعل المتبادل يصبح النصّ كلاً موحّداً متماسكا.

وهذا المصطلح استخدم للفرقة بين النص واللانص؛ لأنّ النصّ ليس مجرد تضام لمجموعة من الجمل بطريقة عشوائية، بل هو عبارة عن مجموعة من العلاقات المفهومية التي يستخدمها القراء والكتّاب في تعاملهم مع النصّ (محمد شبل، 2009، صفحة 185)

ويمكن الرّبط بين المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاحيّ على النحو الآتي

- الاحتباس في النصّ: يعني أن يكون للنصّ بداية ونهاية، والرّسالة محبوسة بينهما.
- الاعتدال في النصّ: يعني أن يكون للنصّ معنى وهدف.
- الارتباط في النصّ: يعني أن تكون الأفكار فيه والمعاني متعلّقا بعضها ببعض تعلّقا منطقيّاً، ولذا يعدّ التماسك مصطلحا وظيفيّاً (محمود فجال، 2009، صفحة 4).

أما كلمة "النصّ" فتتعدّد المعاني المعجميّة لمشتقات الأصل (ن ص ص)، وتتلخص في محاور أربعة: (الفرايدي، د.ت، صفحة 78.86)

- الرّفْع بنوعيه المادي والمعنوي : أيّ رفع المتكلّم نصه لكي يدركه ويفهمه المتلقّي.
- الإظهار: وهو متعلّق بالأوّل، فالنصّ المرفوع يظهر للعيان.
- ضم الشّيء إلى الشّيء: ضمّ الجمل بعضها إلى بعض بالعديد من الرّوابط حتى تتسق.
- أقصى الشّيء ومنتهاه: تمثيل لكونه أكبر وحدة لغويّة يمكن الوصول إليها.

إنّ انتقال أية مفردة بين مجالات العلوم تمنحها دلالات أخرى قد تقترب من دلالتها اللّغوية وقد تبتعد عنها، هذه الدلّالات خاضعة للسياق الذي وردت فيه، والحقل المعرفيّ الذي يتبناها. ومن هذه المفردات كلمة (نص) التي استعملت في ميدان العلوم الدينية -الفقه وعلم الأصول خاصة- فقد تحوّلت إلى «مصطلح دلالي يشير إلى البين بذاته الواضح وضوحا لا يحتاج معه إلى بيان آخر، وذلك بالمقارنة بأنماط دلالية أخرى تحتاج إلى بيان وشرح مستقلين عنها» (حامد أبو زيد، 1995، صفحة 1). فالنصّ إذن هو الواضح البين، فهذه الدلالة الاصطلاحية تشترك في جانب كبير منها مع دلالة الكلمة اللّغوية، التي تشير إلى «ما لا يحتمل إلّا معنى واحدا، وقيل: ما لا يتحمل التّأويل» (الجرجاني، 1983، صفحة 241)، وهي مدار ورود الكلمة في كتب الفقه والأصول.

أما في الدرس اللّسانيّ الغربيّ الحديث فالكلمة الفرنسيّة (texte) أخذت من مادة (textus) اللاتينيّة التي تعني النّسيح، كما تطلق هذه الكلمة على الكتاب المقدّس أو كتاب القدّاس، وتعني منذ العصر الإمبراطوري ترابط حكاية

أو نص، والنص منظومة عناصر من اللغة أو العلاقات، وهي تشكل مادة مكتوبة أو إنتاجا شفهيًا أو كتابيًا  
(Micro, 1998, p. 321)

وعليه فالمتمائل لأصل الاشتقاقيين في اللغتين العربية، واللاتينية يجد نوعا من الاتفاق بينهما، فالأصل  
العربي لمادة (ن ص ص) يدلّ على ضمّ الشيء إلى الشيء، أما الأصل اللاتيني فيوحي بجهد القصد، ويوحي  
أيضا بالاكتمال والاستواء (الزناد، 1993، صفحة 117).

وقد عرّف النصّ على أساس عدّة اعتبارات منها:

- مكونات الجملة وتتابعها.

- الترابط بين الجمل.

- التّواصل النصّي والسّياق.

- المقاربات المختلفة والمواصفات التي تجعل الملفوظ نصّا

- الإنتاجيّة الأدبية أو فعل الكتابة. (عفيفي، 2001، صفحة 21)

ويستنتج من هذه التعريفات أنّها تعتبر النصّ ما يرتفع أو يظهر في صورة حدث كلاميّ يمثله الصّوت

المسموع أو في صورة إنتاج خطي تمثله وتظهره الكتابة.

وقد ظهرت في الدّراسات الغربيّة عدّة تعريفات تشرح مفهوم النصّ بصفة عامّة، وأخرى تبرز الخواص

النوعيّة الماثلة في بعض أنماطه المتعينة. ومن أهمّ التعريفات وأشهرها تعريف "هاليداي ورقية حسن" (Haliday,

and Ruqaiya Hassan): اللذان حاولا تحديد مفهوم النصّ في كتابهما "الاتّساق في اللّغة الانجليزية"

(Cohesion in English) سنة (1976م)، فالنصّ عندهما هو عبارة عن «أيّ فقرة منطوقة أو مكتوبة على حدّ

سواء مهما طالت أو امتدّت...هي نص...والنصّ وحدة اللّغة المستعملة، وليس محدّدا بحجم...والنصّ يرتبط

بالجملة بالطريقة التي ترتبط بها الجملة بالعبارة...والنص، اعتباره وحدة دلاليّة، وهذه الوحدة لا يمكن اعتبارها

شكلا؛ لأنّها معنى، لذلك فإنّ النصّ الممثلّ بالعبارة أو الجملة إنّما يتصل بالإدراك (الفهم)، لا بالحجم» (حسين،

2011، صفحة 76)

فالنصّ لا يمكن أن يكون إلّا وحدة دلاليّة (وحدة معنى)، تمثل اللّغة في التّواصل أيّ في مقام وسياق ما،

ومن جهة أخرى قد تكون هذه الوحدة الدلالية كلمة أو جملة أو عدّة جمل، دون تحديدها بمعيّار الكم طولاً أو قصراً.

أما برينكر (K. Brinker) فالنصّ عنده هو «تتابع متماسك من علامات لغويّة، أو مركبات من علامات

لغويّة لا تدخل أيّة وحدة لغويّة أخرى أشمل، فالنصّ بنية كبرى تحتوي على وحدات صغرى متماسكة ليست جملا،

وإنَّ ما أجزاء متوالية، وبهذا نرى أنَّ النص يمكن أن يكون كلمة مفهومة، أو جملة لا تدرج تحت وحدة أشمل (عبد المجيد، د.ت، صفحة 71)

و يعتبر برينكر Brenker النصّ أكبر وحدة لغويّة وهو بذلك يخالف رأي الأمريكي "بلومفيلد" Bloomfield الذي يعتبر الجملة أكبر وحدة في التحليل والوصف، ولقي هذا التعريف انتقاداً من "شبلنر" Sheptler الذي اعتبره «تعريف دائريّ»، لأنّه يوضّح النصّ بالجملة من خلال النصّ، وهو تعريف غير منهجيّ لأنّه لم يعتمد في ذلك على مفاهيم النصّ، وإنّما عرف النصّ بالجملة» (بحيري سعيد، 1997، صفحة 103). ويرى أيضاً أنّ تعريفات النصّ المختلفة قد انطلقت من اتجاهين:

الأول: يقوم على أساس النظام اللغوي، وقد اعتمدت معظم التعريفات فيه إلى حدّ بعيد على تحديدات علم لغة الجملة ذات الأصل النبويّ أو التوليديّ-التحويليّ، حيث يظهر النصّ كتابع متماسك من الجمل.  
الثاني: يقوم على أساس نظريّة التّواصل، فيعرّف النصّ بوصفه فعلاً لغويّاً معقّداً يحاول المتكلّم به، أو كاتبه أن ينشئ علاقة تواصلية معيّنة مع السامع والقارئ. وترتكز في ذلك على نظريّة الفعل الكلامي المتطوّرة داخل الفلسفة اللغويّة الأنجلوسكسونية (كلاوس، 2005، صفحة 22.26)

واقترح "برينكر" في نهاية عرضه للاتجاهين مفهوماً يجمع ويدمج الجانبين اللغويّ النبويّ والتّواصلية السياقي، فيعرّف النصّ على أنّه «وحدة لغويّة تواصلية في الوقت نفسه» (كلاوس، 2005، صفحة 28).

وتحدّد جوليا كريستيفا (J. Kristiva) النصّ من زاوية أنّه: «جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللسان بواسطة الزبط بين كلام تواصلية يهدف إلى الإخبار المباشر وبين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه أو المتزامنة معه. فالنصّ إذن إنتاجية (كريستيفا، 1991، صفحة 21) وهي تعني أمرين هما:

أ- أنّ علاقة (النصّ) باللسان الذي يتموقع داخله علاقة إعادة توزيع، ممّا يجعله قابلاً للتناول من خلال المقولات المنطقيّة لا اللسانية الخالصة.

ب- أنّه ترحال للتّصوص وتداخل نصي؛ ففي فضاء نصّ معيّن تتقاطع وتتفاى ملفوظات عديدة مقطّعة من نصوص أخرى. (كريستيفا، 1991، صفحة 21.22)

تتلق "كريستيفا" في تحديد النصّ من مفهوم التناص، أيّ تنظر إلى النصّ من حيث إنتاجه كنص يتقاطع ويتداخل ويتعلق مع نصوص أخرى.

ونختم هذه التعريفات بالتعريف الذي نقله "سعد مصلوح" وسعيد بحيري" عن "روبرت ألان دي بوجراندي" (Rebert Alain De Beaugrande)، والذي رآه "صبيحي إبراهيم الفقي" تعريفاً جامعاً. (الفقي، 2000، صفحة

(33)؛ لأنّ النَّصّ لدى "ديبوجراند" «حدث تواصلِيّ يلزم لكونه نصًّا أن تتوفّر له سبعة معايير للنصيّة مجتمعة، وإذا تخلف واحد منها تنتزع منه صفة النصية» (مداس، 2007، صفحة 3). وهذه المعايير هي:

### 3. معايير النصية

**1.3- السبك أو الربط النحويّ (Cohesion):** يعبر عليه أيضا بالاتساق، فهو «يعني تحقيق الترابط الكامل بين بداية النصّ وآخره دون الفصل بين المستويات اللغوية المختلفة حيث لا يعرف التجزئة ولا يحدده شيء» (عفيفي، 2001، صفحة 96). فهو «يشتمل على الإجراءات المستعملة في توفير الترابط بين عناصر ظاهر النصّ، كبناء العبارات والجمل واستعمال الضمائر وغيرها من الأشكال البديلة» (أبو غزالة و خليل حمد، 1999، صفحة 11)

**2.3. الحبكة أو التماسك الدلاليّ (Coherence):** يعبر عليه أيضا بالانسجام، وهو «يشتمل على الإجراءات المستعملة في إثارة عناصر المعرفة من مفاهيم وعلاقات، منها علاقات منطقيّة كالسببية والعموم والخصوص، ومنها معرفة كيفية تنظيم الحوادث، ومنها أيضا محاولة الاستمرارية في الخبرة البشرية» (أبو غزالة و خليل حمد، 1999، صفحة 11-12). فالحبكة هو علاقة معنوية بين عنصر في النصّ وعنصر آخر يكون ضروريًا لتفسير هذا النصّ، هذا العنصر الآخر يوجد في النصّ، غير أنّه لا يمكن تحديد مكانه إلاّ عن طريق هذه العلاقة التماسكية، وبهذا يكون السبك مرتبطا باللفظ، والحبك مرتبط بالمعنى (عفيفي، 2001، صفحة 98)

**3.3- القصد أو القصدية (Intentionality):** فالنصّ ليس بنية عشوائية، وإنما هو عمل مقصود به أن يكون متناسقا من أجل تحقيق هدفا محددا، فقصدية المنتج تكمن في توفير النّصّام والتّقارن في نصه. (أبو غزالة و خليل حمد، 1999، صفحة 12)، وهذا المعيار يتعلّق بمستعملي النصّ.

**4.3- الإخبارية أو الإعلامية (Informativity):** وهي «تشتمل على عامل الجودة (اللايقين النسبي لوقائع النصّ بالمقارنة مع الوقائع الأخرى المحتملة الحدوث)» (أبو غزالة و خليل حمد، 1999، صفحة 13).

**5.3- المقامية أو الموقفية (Situationality):** وتتعلّق بمناسبة النصّ للموقف والظروف المحيطة به أيّ بالسياق الثقافيّ والاجتماعيّ للنصّ، ويعني أن يكون النصّ موجّها للتلاؤم مع حالة أو مقام معيّن بغرض كشف مكوناته أو تغييره، وقد يكون هذا الموقف الذي يحمله النصّ مباشرا يدرك بسهولة، وقد يكون غير مباشر يحتاج إلى جهد في الإدراك، ويفترض هذا العنصر وجود مرسل ومرسل إليه.

### 6.3- القبول أو التقبليّة أو الاستحسان (Acceptability): وهي ترتبط بالمتلقي وحكمه على النصّ

بالقبول والتّماسك أو تتضمن موقف مستقبل النصّ إزاء كونه صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام (عفيفي، 2001، صفحة 79-80)

### 7.3- التّناص (Intertextuality): يتعلّق هذا العنصر كسابقه بالسياق الثقافي والاجتماعي فيرى "دي

بوجراند" و"دريسلر" أنّ التّناص هو أهمّ العناصر المحقّقة للنصانيّة فهو «عملية استبدال من نصوص أخرى» (فضل، 1992، صفحة 229)، على حد تعبير "صلاح فضل".

يظهر جليًا من هذا التعريف الذي تبنّاه الفقي أنّه تعريف شامل من أمرين؛ أولهما: أنّه لا يلغي أحد أطراف الحدث الكلامي في التّحليل؛ فهو يجمع المرسل والمتلقي والسيّاق وأدوات الرّبط اللغويّة، ثانيهما: أنّه اهتم بكافة عناصر التّحليل النصّي، ولا يعطي عنصرًا اهتمامًا أكثر على حساب العناصر الأخرى، بل يوازن ويساوي بينها. فلا يفعل كما تفعل البنيويّة مثلًا فتضخم بنية النصّ على التّاريخ، وتنتظر إلى القارئ أنّه مجرد متلق سلبي لا حول له ولا قوة أمام رياضيات النصّ.

من هذه المفاهيم نخلص إلى أنّ مقارنة النصوص انتقلت من التّحليل على مستوى الجملة إلى التّحليل على مستوى النصّ باعتباره البنية الكبرى التي ينجز فيها مجموع من الجمل المتعلّقة مع بعضها البعض وأحيانًا في جملة واحدة (الشاوش، 2001، صفحة 144) إذًا فالعلاقة بين الجملة والنصّ لا تقوم على أساس الحجم بل على أساس الإجراء والإنجاز (Réalisation) بتفسير نظام علامي في آخر (الشاوش، 2001، صفحة 145)

#### 4 مفهوم التداوليّة:

لا تكاد دلالة الجذر "دول" تخرج عن معاني التّحول، والتّبدل، والانتقال (الزمخشري، 1998، صفحة 303)، سواء من مكان إلى آخر أم من حال إلى أخرى؛ ممّا يقتضي وجود أكثر من طرف يشترك في فعل التّحول والتّغير والتّبدل والتّناقل. وإذا طبقنا هذا المعنى على اللّغة، فإنّها متحوّلة من حال لدى المتكلّم إلى حال أخرى لدى السّامع، ثم هي متنقّلة بين النّاس، يتداولونها بينهم. يقول "طه عبد الرحمن" في توصيفه للفعل (تداول): «تداول النّاس كذا بينهم: يفيد معنى تناقله النّاس، وأدواره فيما بينهم؛ ومن المعروف أيضًا أن مفهوم (النّقل)، ومفهوم (الدوران) مستعملان في نطاق اللّغة الملفوظة، كما هما مستعملان في نطاق التّجربة المحسوسة؛ فيقال: (نقل الكلام عن قائله)، بمعنى رواه عنه، كما يقال: (نقل الشّيء عن موضعه) أي: حرّكه منه، ويقال: (دار على الألسن) بمعنى جرى عليها، كما يقال: (دار على الشّيء) بمعنى طاف حوله؛ ف(النّقل) و(الدوران) يدلان بذلك، في استخدامهما اللّغوي، على معنى التّقلّة بين النّاطقين، أو قل معنى (التّواصل)، ويدلان في استخدامهما التّجريبي على معنى الحركة

بين الفاعلين، أو قل معنى (التفاعل) فيكون التّداول جامعاً بين اثنتين هما: التّواصل، والتّفاعل؛ فمقتضى التّداول؛ إذن، أن يكون القول موصولاً بالفعل» (طه، 2007، صفحة 244)

أمّا في المعاجم الغربية فمصطلح التّداولية في أصله الأجنبيّ (Pragmatique) يعود إلى الكلمة اللاتينيّة (Pragmaticus) من الجذر (Pragma)، ويعني العمل أو الفعل (Action) (نوارى سعودي، 2009، صفحة 18). وقد انصرف المصطلح إلى مدلولات عديدة حتى انتقل استعماله إلى الميدان العلميّ بداية من القرن السّابع عشر، وصار يدلّ على كلّ ماله علاقة بالفعل أو التّحقق العمليّ، وبعبارة أخرى يدلّ على كلّ ما له تطبيقات ذات ثمار عمليّة أو يفضي إليها.

والتّداولية اصطلاحاً تعدّ المقابل العربي للمصطلح الإنجليزيّ (Pragmatics)، الذي يعود إلى الفيلسوف تشارلز موريس (William Morris Charles)، حيث قدّم لها تعريفاً في سياق تحديده للإطار العام لعلم العلامات (Simiologie)، وذلك في مقال له ركز فيه على مختلف التّخصصات التي تعالج اللّغة (التّركيب والدّلالة والتّداولية)، ليصل إلى أنّ «التّداولية جزء من السيميائية، التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات» (أرمكو، 1986، صفحة 5).

وفي هذا المقام يجب أن نفرّق بين مصطلحين هما: "براجماتكس" الذي يستخدم في المجال اللّساني ويشيع ترجمته إلى العربية بالتّداوليّة؛ لأنّها توفي المطلوب حقّه، بوصف دلالته على معنيي الاستعمال والتّفاعل معاً، و"براجماتيزم" الذي يستخدم في مجال الفلسفة (طه، 2007، صفحة 28). ومن التّرجمات الأخرى: الذرائعية، والنفعية، والبراغماتية.

ولقد أحصى الباحثون تعريفات ومفاهيم عدّة للتّداولية (بوقرة، 2008، صفحة 120) والذي نرتضيه من تلك التّعريفات أنّ التّداوليّة هي دراسة اللّغة في الاستعمال أو التّواصل، في سياقاتها الواقعيّة، لا في حدودها المعجميّة، أو تراكيبها النّحوية فحسب، أو قل هي دراسة الكلمات والعبارات، والجمل كما نستعملها، ونفهمها في ظروف ومواقف معيّنة.

ويرى مسعود صحراوي أنّ التّداوليّة ليست علماً لغويّاً محضاً، وإنّما "علم جديد للتّواصل يدرس الظواهر اللّغويّة في مجال الاستعمال، ويمدج، من ثمّ، مشاريع معرفيّة متعدّدة في دراسة ظاهرة التّواصل اللّغويّ وتفسيره." (صحراوي، 2005) بمعنى أنّ التّداوليّة علم جديد تتضوي تحته عدّة علوم أو روافد همّها إقامة عملية التّواصل وتفسير حدوثها. وتقوم عملية التّفكير على دراسة علاقة النّشاط اللّغويّ بمستعمليه، وكيفية استخدام العلامات اللّغويّة بنجاح. أي البحث عن كلّ العوامل التي تجعل عملية التّواصل قائمة بوضوح ونجاح وعليه

إنّ أشهر تعريف للغة عند العرب وأكثرها تداولاً هو تعريف ابن جني (ت392هـ) الذي بيّن فيه أن اللغة: "أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم." (ابن جني، 1990) فهو تعريف قائم على أربعة أركان أساسية هي بهذا الترتيب:

- الطّبيعة الصّوتية للغة: حيث إنّها أصوات حاملة لمدلولات لتحقيق مقصود المتكلّم ضمن سياق معيّن.
- الوظيفة التعبيرية للغة: حيث إنّ هذه الأصوات تكون عن طريق التعبير.
- الطّبيعة الاجتماعية للغة: إذ إنّها نظام صوتي تتعارف عليه الجماعة اللغوية لإقامة التّواصل فيما بينها، وهذه الصّفة هي المسؤولة عن التّعبير ونقل الأفكار.

ويمكن تفصيل مكونات التّعريف إلى خمسة عناصر هي: المتكلّمون، المستمعون، التّعبير، الأصوات، والأغراض، وهذه العناصر تدلّ على أنّ مفهوم اللغة ودراستها عند ابن جني قائمة على الاستعمال وهو النّهج الذي تنتهجه التّدالوية الغربيّة.

فالتّدالوية تعدّ العمود الثالث لمثلث يقوم عموده الأوّل على النّحو، والثاني على الدّلالة؛ إذ ينشغل النحو بعلاقة العلامات بعضها ببعض؛ أي علاقة المفردات، والأدوات، والروابط في العبارة الواحدة، والجملة، والنص.

أمّا علم الدّلالة فيتناول تلك العلاقات بما تشير إليه، مثال ذلك كلمة (عسل)، فقد تأخذ مواضع مختلفة، مثل: عسل النّحل، العسل فيه شفاء، شراب العسل، وغيره، ومن ناحية المعنى؛ تشير إلى الصّفاء، والشّفاء، والمذاق الحلو. ومن النّاحية التّدالوية؛ تكتسب المفردة دلالات متباينة، وربما متناقضة، كالمرح، والوصف والغزل، والتّهمك، وذلك بحسب السّياق المقامي في الاستعمال الواقعي اليومي (زيد، 2010، صفحة 19)

#### 5. التماسك النصّي التّدالوي في المدونات التراثية العربية:

إذا كانت التّدالويّات أو التّدالوية أو علم استعمال اللغة قد استقل بوصفه نظرية على يد علماء الغرب فإنّ جذوره في الذخائر العربيّة واضحة، حيث وجدت هذه الذخائر كأجزاء من موضوعات أخرى متفرقة في بعض الميادين، كالبلاغة، والنّقد، واللغة، والنّحو، والتّفسير، وعلوم القرآن، لذلك فالدارس لا يجدها كمؤلفات مستقلة متخصّصة بهذا العلم (العموش، 2008، صفحة 41)

إنّ جهود البلاغيين والنقاد والمفسرين تتحدّث عن أهميّة الدّراسة النصية التّدالوية لذلك وظفت العديد من مصطلحات ومفاهيم التّدالوية أو التّحليل التّدالوي، فقد كان النصّ الأدبي عند البلاغيين والنقاد، والنص القرآني عند البلاغيين والعاملين في حقل التّفسير وعلوم القرآن، المادة الخام التي نهضت عليها دراسات القدامى وتبصراتهم في

حبك الكلام وتماسكه (العبد، 2005، صفحة 171)، حيث كان لقضية التماسك أهمية بالغة، فقد عالجوه معالجة ذكية، وعبروا عنه من خلال استخدام مصطلحات متعددة مثل: التلاحم، النظم، تناسب الأجزاء، الانسجام، المشاكلة (العموش، 2008، صفحة 61)

إنّ القرآن كالكلمة الواحدة لشدة تماسك آياته وسوره، فتماسك فيه الآية مع الآية والآية مع السورة والسورة مع السورة، على الرّغم من اختلاف السور فمنها المكيّة التي تتركز على حقيقة الألوهية والعبوديّة، ومنها المدنيّة التي موضوعها العبادات والتشريعات، فهذه الموضوعات رغم اختلاف أسلوبها وتفاوت فترات نزولها، إلّا أنّها تتّسم بالتماسك الموضوعي أو الوحدة الموضوعيّة؛ لأنّها تتناول موضوعا عاما موحّدا وهو إفراد الله وتوحيده بالعبادة (الفتي، 2000، صفحة 125.126).

ولعل من أبرز الذين نظروا إلى النّص القرآني نظرة تماسكيّة نصيّة تداوليّة "عبد القاهر الجرجاني" (ت471هـ)، الذي أكّد على أنّ النّص القرآني نص واحد ذو بنية كليّة واحدة، فقد أجاب "الجرجاني" عن سؤاله عن السّبب الذي أعجز العرب من النّص القرآني بقوله: «تأملوه سورة سورة، وعشرا عشرا، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها، ولفظة يُنكر شأنها، أو يرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه، أو أخرى وأخلق، بل وجدوا اتساقا بهر العقول، وأعجز الجمهور، ونظاما والتتاما، واتقانا وإحكاما...» (الجرجاني ع.، 2002، صفحة 39). وفي موضع آخر يقول عن «معنى التماسك بصورة تكاد تكون أوضح من شرحها في العصر الحديث» (الفتي، 2000، صفحة 127) «واعلم أن مما هو أصل في أن يدقّ النظر ويغمّض المسلك في توحي المعاني التي عرفت، أن تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشند ارتباط ثان منها بأول، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا، وأن يكون حالك فيها، حال الباني يضع بيمينه ههنا، في حال ما يضع بيساره هناك. نعم وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين ... واعلم أن من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته، أن لم يُحتج واضعه إلى فكر وروية حتى انتظم، بل ترى سبيله في ضمّ بعضه إلى بعض سبيل من عمد إلى لالٍ فخرطها في سلك لا يبغي أكثر من أن ينعها التفرق...» (الجرجاني ع.، 2002، صفحة 137.140)

لقد أشار "الجرجاني" من خلال هذين القولين إلى قضايا تتعلق بالتحليل النصي التداولي وأولها النظرة الكلية للنص، وثانيها ذكره لأهم المصطلحات التي تندرج في لسانيات النص خاصة، وفي التداولية عامة، كالاتساق (التماسك) المرتبط بالجوانب الدلالية المتعلقة بما يحيط بالنص، والإحالات الخارجية ومصطلح الالتئام الذي يقابل التماسك النصي (الفتي، 2000، صفحة 128)

ويُفرّق "الجرجاني" بين نظم الحروف في الكلام ونظم الكلمات في النص، فنظم الكلمات «يقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتّبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، نظيرا للنسج والتأليف والصياغة والبناء وما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض...والفائدة في معرفة هذا الفرق، أنّك إذا عرّفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توات ألفاظها في النطق، بل أن تتاسقت دلالتها وتلاقت معانيها» (الجرجاني ع.، 2002، صفحة 102)

ويعمن "الجرجاني" النظر في بيان معنى النظم ويزيد في توضيحه وتفسيره فيورد في كتابه نصا طويلا لخص فيه القضايا المتعلقة بالنظم فمن هذا النص قوله: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضّع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي تُهَجّت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تخلّ بشيء منها، وذلك أنّا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه...» (الجرجاني ع.، 2002، صفحة 127). يؤكد فالجرجاني أنّ النظم يكمن في توخي معاني النحو ووضع الألفاظ موضعها في الترتيب والتأليف والاختيار. فبرزت بذلك قيمة كتابه (دلائل الإعجاز) النصية في أنّه جمع بين علوم كثيرة ك(النحو) و(علم المعاني) و(علم البيان) و(التفسير) و(دلالة الألفاظ) و(المعجمية) و(المنطق)...وألّف بين أشناتها في تناغم عجيب واتخذ منها أدوات معرفية متضافرة على تحقيق هدف واحد هو خدمة النص القرآني وبيان إعجازه. وقد كانت فكرة الانسجام النصي (Coherence)، والتحليل التداولي واضحة في ذهن "عبد القاهر" وضوحا متميزا حتى أنّنا نجده يعبر عنها بقوله: «واعلم أن مثلّ واضع الكلام مثلّ من يأخذ قطعا من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة...» (الجرجاني ع.، 2002، صفحة 444).

لم يقف "الجرجاني" عند هذا الحدّ بل تعدّاه إلى وصف الطرق والوسائل التي يتم بها انسجام النص وتماسكه كطريقة الوصل والفصل، والتي فيها يتمثل التماسك الشكلي والتماسك الدلالي وصولا إلى التماسك الكلي التداولي، لذلك نجده تعرّض لبعض أدوات العطف كالواو، والفاء، وثم...الخ، التي تسهم جميعها في الترابط الشكلي الظاهر سطحيا، وفي هذا يقول: «فأمر العطف إذن موضوع على أنّك تعطفُ تارة جملة على جملة، وتعمدُ أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطفُ بعضا على بعض ثم تعطفُ مجموع هذي على مجموع تلك» (الجرجاني ع.، 2002، صفحة 256). وإضافة إلى اهتمامه بارتباط الجمل بعضها بعض بواسطة الأدوات كالواو، فإنّه اهتم أيضا بالعلاقة الخفية القائمة بين الجمل المشكّلة للنصّ/الخطاب، وهي علاقة لا تعتمد على رابط شكلي ظاهر سطحيا (الخطابي، 1991، صفحة 107)، حيث مثلّ لهذه العلاقة أمثلة من القرآن كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَوَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَسَّرَهُ بَغْضَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (سورة لقمان/7) «لم يأت معطوفاً نحو (وكأن في

أذنيه وقرأ)؛ لأنَّ المقصودَ من التشبيه (بِمَنْ في أذنيه وقر)، هُوَ بعينه المقصودُ مِنَ التشبيه (بِمَنْ لم يسمع) إلاَّ أنَّ الثاني أبلغُ وأكْدُ في الذي أُريدَ؛ وذلك أنَّ المعنى في التشبيهِين جميعاً أنَّ يَفِيَّ أن يكونَ لتلاوة ما يُتلى عليه من الآياتِ، فائدةً معه، ويكونَ لها تأثيرٌ فيه، وأنَّ يجعلَ حاله إذا تُليت عليه كحالِه إذا لم تُتَلَّ، ولا شُهبةً في أنَّ التشبيه بِمَنْ في أذنيه وقرَّ أبلغُ وأكْدُ في جعلِه كذلك مِنْ حيثُ كان مَنْ لا يصحُّ منه السَّمْعُ - وإنَّ أراد ذلك - أبعَدَ مِنْ أن يكونَ لتلاوة ما يُتلى عليه فائدةً من الذي يصحُّ منه السَّمْعُ» (الجرجاني ع.، 2002، صفحة 243-244). وبهذا يتَّضح «أنَّ تأكيد جملةٍ لأخرى وسيلة هامةٌ من وسائل تماسك النَّص/الخطاب، رغم أن كفيَّة الاتصال معنويَّة غير معتمدة على رابط شكلي» (الخطابي، 1991، صفحة 107).

كما نجد "حازم القرطاجني" (ت684هـ) الذي أفاض البحث في الوسائل والعلاقات والكيفيات التي يتماسك بها النَّص والتي لم تظهر عند غيره كما ظهرت في إنتاجه (الخطابي، 1991، صفحة 149) حيث يقول في شأن العلاقات (كالجزء والكل، الخاصَّ والعام...) التي تكون بين الفصول، والتي يعتبرها أساسيةً في تحقيق تماسك هذه الفصول: «ومن القصائد ما يكون اعتماد الشَّاعر في فصولها على أن يضمنها معاني جزئية تكون مفهوماتها شخصيةً، ومنها ما يقصد في فصولها أن تُضمَّن المعاني الكلية التي مفهوماتها جنسيةً أو نوعية، ومنها ما يقصد في فصولها أن تكون المعاني المضمنة إياها مؤتلفة بين الجزئية والكليَّة» (القرطاجني، 1981، صفحة 285) يكون بين المنطوقات المتواليَّة أو أجزاء النَّص الواحد من أشكال للترابط المضموني، كالتناسب والافتتران، والالتئام، وعندما تطرَّق إلى هذا أشار أيضاً إلى قوانين الابتداء أو ما سماه هو "بشروط الإبداع في المبادئ" وهو ما يعرف في الدراسات النصية المعاصرة بمصطلح "التعريض"، حيث يقول في ذلك: «ملاك الأمر في جميع ذلك أن يكون المفتتح مناسباً لمقصد المتكلم من جميع جهاته: إذا كان مقصده الفخر، كان الوجه أن يعتمد من الألفاظ والنظم والمعاني والأسلوب ما يكون فيه بهاء وتقويم، وإذا كان المقصد النسيب، كان الوجه أن يعتمد منها ما يكون فيه رقة وعذوبة من جميع ذلك، وكذلك سائر المقاصد» (القرطاجني، 1981، صفحة 310)

وقبل "الجرجاني" و"القرطاجني" نجد "الجاحظ" (ت255هـ) هو الآخر قد أدلى بدلوه في قضية التماسك حيث فعند تعريفه للشعر اشترط فيه الترابط والتماسك، إذ يقول: «وأجود الشعر ما رأيتُه متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه قد أفرغ إفراغاً واحداً، وسبَّك سبباً واحداً، فهو يجري على اللسان كما يجري الدَّهان» (الجاحظ، 2002، صفحة 67) فهو بهذا يذمُّ ويستكره الشعر الذي لا تتسجم ولا تلتحم ولا تتربط ألفاظه بعضها ببعض، وفي موضع آخر يضيف أن الشعر الجيد تكون «أجزاء البيت فيه متَّفقة حتى كأنَّ البيت بأسره كلمة واحدة، وكأنَّ الكلمة بأسرها حرف واحد، فتلاحم الأجزاء عند الجاحظ يتمثل في تلاحم الأبيات المشكَّلة للقصيدة، وتلاحم الأجزاء

المشكلة للبيت، وتلاحم الأجزاء المشكلة للفظ (الحروف والأصوات)، وأبرز العناصر التي انصب اهتمام الجاحظ عليها هي الاتساق الصوتي». (العموش، 2008، صفحة 61 . 62) ، فالترابط بين أجزاء النصّ شرط ومعيار أساس في فهم المعاني والتواصل بين المرسل والمتلقي.

والشعر الجيد هو شعر متماسك الأجزاء لا انفصال بين أجزائه ووحداته، كحال الدهن من الدهان الذي يجري فلا ينفصل ولا يفترق، بل هو متلاحم ومشدود دائماً.

و أشار "الجاحظ" كذلك إلى ما يدلّ على اهتمام النقاد العرب بعملية السبك، فقال: «ورأيت عامتهم - فقد طالت مشاهدتي لهم - لا يقفون إلاّ على الألفاظ المتخيرة، والمعاني المنتخبة، وعلى الألفاظ العذبة والمخارج السهلة، والدبياجة الكريمة، وعلى الطبع المتمكّن وعلى السبك الجيد، وعلى كلّ كلام له ماءً ورونق، وعلى المعاني التي إذا صارت في الصدور عمّرتها وأصلحتها من الفساد القديم، وفتحت للسان بابّ البلاغة، ودلت الأقدام على مدافن الألفاظ، وأشارت إلى حسان المعاني، ورأيت البصر بهذا الجوهر من الكلام في رُواة الكتاب أعمّ، وعلى السنة حدّاق الشعراء أظهر» (الجاحظ، 2002، صفحة 260)

وهم يقصدون بالسبك ترتيب الألفاظ في النصّ، وربط بعضها ببعض؛ حتى لا يستطيع أحد أن ينقل لفظاً من موضع إلى آخر، وإن فعل فإنّ المعنى يختل، ويخرج النص من الجودة إلى الرداءة، ومن القوة والرصانة إلى الضعف والركاكة.

ويؤكد أيضاً على قضية جودة السبك ويلجّ عليها، ففي كتابه "الحيوان" يقول عن "أبي نواس" وعلاقته بالكلاب: «وأنا كتبتُ لك رجزه في هذا الباب، لأنّه كان عالماً راوية، وكان قد لعب بالكلاب زماناً، وعرف منها ما لا تعرفه الأعراب، وذلك موجود في شعره، وصفات الكلاب مستقصاة في أراجيزه، هذا مع جودة الطبع وجودة السبك، والحدق بالصنعة، وإن تأملت شعره فضّلتّه، إلاّ أن تعترض عليك فيه العصبية، أو ترى أنّ أهل البدو أبداً أشعر، وأنّ المولدين لا يقاربونهم في شيء، فإن اعترض هذا الباب عليك فإنك لا تبصر الحقّ من الباطل، مادمت مغلوباً» (الجاحظ، الحيوان، 2003، صفحة 271)

فقد وصف "الجاحظ" شعر "أبي نواس" بأنّه يتّصف بجودة الطبع؛ فلا تكلف فيه، وجودة السبك؛ فهو مترابط الأجزاء غير مفككها، وهذا يدلّ على حدق أبي نواس صنعة الشعر. ويرى "حلمي خليل" أنّ "الجاحظ" يميّز بصورة جوهرية بين مستويات التركيب أو التّأليف المختلفة، ويؤكد على أنّه كانت له دراية بالنظم الذي يصب في نظام واحد متناسق متكامل هو النظام اللغوي (Linguistic System) للغات الإنسانية من ناحية، والنظام اللغوي

الخاصّ بلغة معينة من ناحية أخرى، وهي كذلك دراسة للغة في صورتها الفنيّة والأسلوبية ثم استعمالها كوسيلة إيصال يومية في المجتمع (حلمي، 1998، صفحة 273-275).

كما أدلى "ابن طباطبا" (ت982هـ) بدلوه في هذا الموضوع يقول: «وينبغي للشاعر أن يتأمل تأليف شعره، وتنسيق أبياته، ويقف على حسن تجاورها أو قبحة فيلائم بينها لتنظم له معانيها، ويتصل كلامه فيها، ولا يجعل بين ما قد ابتدأ وصفه وبين تمامه فضلاً من حشو ليس من جنس ما هو فيه... كما أنه يحترز من ذلك في كلّ بيت؛ فلا يباعد كلمة عن أختها، ولا يحجز بينها وبين تمامها بحشو يشينها، ويتفقد كلّ مصراع، هل يشاكل ما قبله فربما اتفق للشاعر بيتان يضع مصراع كلّ واحد منهما في موضع الآخر، فلا يتنبه على ذلك إلاّ من دقّ نظره ولطف فهمه» (بن طباطبا، 1982، صفحة 129) فانتظام المعاني واتصال الكلام بعضه ببعض أمور ينبغي لها أن تفهم وتراعى في ضوء الاستمرارية المعنوية التي توفّر للنصّ/الخطاب حبكة طويلاً هو نواة أبنيته الصغرى، كما توفّر له حبكة كلياً هو نواة أبنيته الكبرى، وهما يؤدّيان بالضرورة إلى المُشكلة بين أجزاء النصّ (العبد، 2005، صفحة 103)

أمّا "أسامة بن منقذ" (ت530 هـ) فقد أورد نصّاً مهمّاً في تعريف السّبك حيث يقول: «السّبك فهو أن تتعلّق كلمات البيت بعضها ببعض من أوله إلى آخره» (بن المنقذ، 1960، صفحة 100) وقال في موضع آخر: «خير الكلام المحبوك الذي يأخذ بعضه برقاب بعض» (بن المنقذ، 1960، صفحة 101-100) كقول زهير بن أبي سلمى (من بحر البسيط):

يَطْعُهُمْ مَا ارْتَمَوْا حَتَّى إِذَا اطَّعُوا ضَارَبَ حَتَّى إِذَا مَا ضَارَبُوا اعْتَقَا

لقد ظهرت هذه النصوص في زمن مبكر جداً، وهي لا تمثّل نظرية لغوية نقدية مثل نظرية تماسك النصّ التي تشغل بال الباحثين في العصر الحديث؛ لكنّها تعدّ مقدمة طيبة تظهر أن علماء العربية القدامى كان عندهم حس لغوي صحيح، وكانت لديهم رؤية مبكرة في البحث اللغوي والنقدي.

لقد حاول القدماء - كما ذكرنا آنفاً - أن يصلوا إلى قيم فنية لنقد النصوص، ولم يقف البحث اللغوي عند حدّ الجملة كما يزعم بعض الباحثين المحدثين، لكنّه لم يكن يبحث النصّ بالمفهوم المتناول اليوم.

إذا كانت الإشارات السابقة خاصّة بالتماسك والانسجام بين المنطوقات وأجزاء النصّ الواحد فإنّ علماء التفسير تجاوزوا هذا إلى التماسك بين طائفة من النصوص في مدونة كبرى (العبد، 2005، صفحة 157) فظهر التماسك عندهم على أبعاد كثيرة، حيث كانت نظرتهم إلى القرآن نظرة كلية باعتبارها وحدة متكاملة (الفقي، 2000، صفحة 128-129)

وخير من جسّد هذا العمل الإمام "جلال الدين السيوطي" (ت 911هـ) من خلال كتابه "تناسق الدرر في تناسب السور" الذي عمد فيه إلى خاصيّة التّناسب في المعاني والمقاصد بين نصوص السور، وهي المنظور اللّغوي العامّ الذي بنى عليه كتابه (العبد، 2005، صفحة 158) وعلى منواله وضع قاعدته العامّة التي رتّب على وفقها السور، حيث يقول: «إن القاعدة التي استقر بها القرآن: أن كلّ سورة تفصيل لإجمال ما قبلها، وشرح له، وإطناب لإيجازه، وقد استقر معي ذلك في غالب سور القرآن، طوليلها وقصيرها» (السيو و السيوطي، 1983، صفحة 78) وهي القاعدة التي يرى "السيوطي" أنّها تحكّم ترتيب السور وهي - كما يرى محمد خطابي- تتخذ الجانب العقلاني الإجمالي أو التفصيلي أساساً لهذا الترتيب (الخطابي، 1991، صفحة 198) كما أن من الأمور التي دلّ عليها استقراءه النصّي، أنّه إذا وردت سورتان بينهما تلازم واتحاد، فإنّ السورة الثانية تكون خاتمتها مناسبة لفاتحة الأولى للدلالة على الاتحاد، وفي السورة المستقلة عما بعدها يكون آخر السورة نفسها مناسباً لأوله (السيو و السيوطي، 1983، صفحة 78-79) .

ويقول أيضاً: «المشاكلَةُ والمُفَارِئَةُ ومَزَجُهَا فِي الأَيَاتِ ونَحْوَهَا إِلَى مَعْنَى رَابِطٍ بَيْنَهَا عَامٌّ أَوْ خَاصٌّ عَقْلِيٌّ أَوْ حِسِّيٌّ أَوْ حَيَالِيٌّ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أنواعِ العَلَاقَاتِ أَوْ التَّلَاوُمِ الذَّهْنِيِّ كَالسَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ وَالْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ وَالنَّظِيرَيْنِ وَالضَّدِّيَيْنِ ونَحْوِهِ. وفَائِدَتُهُ جَعَلَ أجزاءَ الكلامِ بَعْضُهَا آخِذاً بِأَعْناقِ بَعْضٍ فَيَقْوَى بِذَلِكَ الإِزْتِباطُ وَيَصِيرُ التَّأليفُ حالَهُ حالُ البِناءِ المُحَكَّمِ المُتَلامِ الأجزاءِ فَنَقُولُ ذَكَرَ الأَبيةَ بَعْدَ الأُخرى إِما أَن يَكُونُ ظاهِرَ الإِزْتِباطِ لَتَعَلُّقِ الكَلِمِ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ وَعَدَمِ تَمامِهِ بالأوَلَى فَواضِحٌ وَكَذَلِكَ إِذا كَانَتِ الثَّانِيَةُ لِأوَلَى عَلى وَجهِ التَّأكِيدِ أَوْ التَّفْسيرِ أَوْ الإِعْتِراضِ أَوْ البَدَلِ وَهَذَا الفِسْمُ لا كَلامَ فِيهِ وإِما إِلا يَظْهَرُ الإِزْتِباطُ بَلْ يَظْهَرُ أَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ مُسْتَقَلَّةٍ عَنِ الأُخرى وَأَنَّها خِلافُ النُّوعِ المُبْدُوءِ بِهِ فإِما أَن تَكُونَ مَعطُوفَةً عَلى الأوَلَى بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ العُطفِ المُشْتَرِكَةِ فِي الحُكْمِ أَوْ لا فَإِنَّ كَانَتِ مَعطُوفَةً فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُما جِهَةٌ جَامِعَةٌ عَلى ما سَبَقَ تَقْسيمُهُ كَقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ يَعلَمُ ما يَلِجُ فِي الأَرْضِ وما يَخْرُجُ مِنْها وما يَنزِلُ مِنَ السَّماِ وما يَعرُجُ فِيها ﴾ (سورة سبأ/78) وَقَوْلِهِ: ﴿ وَاللَّهُ يَفْضِلُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرجَعُونَ ﴾ (البقرة/245) لِلتَّضادِ بَيْنَ القَبْضِ وَالبَسْطِ وَالوُجُوحِ وَالخُرُوجِ وَالنُّزُولِ وَالعُرُوجِ وَشَبِهُ التَّضادِ بَيْنَ السَّماِ وَالأَرْضِ وَمِما الكَلامُ فِيهِ التَّضادُ ذَكَرَ الرِّحْمَةَ بَعْدَ ذِكْرِ العُذابِ وَالرَّعْبَةَ بَعْدَ الرِّهْبَةِ وَقَدْ جَرَتْ عادَةُ القُرْآنِ إِذا ذَكَرَ أَحكاماً ذَكَرَ بَعْدَها وَعَدّاً وَوعِيداً لِيَكُونَ باعِثاً عَلى العَمَلِ بِما سَبَقَ ثُمَّ يَذْكَرُ آياتِ تَوْجيدِ وَتَنْزِيهِ لِيُعلَمَ عَظَمُ الأَمْرِ وَالنَّاهِي وَتَأْمَلُ سُورَةَ البَقْرَةَ وَالنَّساءِ وَالْمَائدَةَ تَجِدُهُ كَذَلِكَ» (السيوطي، 1974، صفحة 371-372)

لعل "السيوطي" قد نقل معظم ما قاله في هذه المسألة من "الزرکشي" (ت 794هـ)، فيكاد يكون النصّ عنده هو النصّ عند "الزرکشي"، وبينهما فوق مائة سنة. ومع ذلك فحسب السيوطي أنّه ذكر فائدة هذا التماسك، أو فائدة

المناسبة وإذا كان بعض العلماء قد تخرج من الحديث في المناسبة اعتمادا على أن القرآن نزل في عدد كبير من السنين، ونزل منجما بحسب الوقائع والأحداث في بعض المواقف، ولم تنزل مرتبة سورة وآياته؛ فإن بعضهم قد رفض هذا الموقف، ودعا إلى الحديث في المناسبة؛ بل عاب على الفريق الأول رأيه، يقول الزركشي: «قَالَ بَعْضُ مَشَايخِنَا الْمُحَقِّقِينَ: قَدْ وَهَمَ مَنْ قَالَ: لَا يَطْلُبُ لِلآيِ الْكْرِيْمَةِ مَنَاسِبَةً لِأَنَّهَا عَلَى حَسَبِ الْوَقَائِعِ الْمُنْفَرِقَةِ وَقَصَلُ الْخِطَابِ أَنَّهَا عَلَى حَسَبِ الْوَقَائِعِ تَنْزِيْلًا وَعَلَى حَسَبِ الْحِكْمَةِ تَرْتِيْبًا فَالْمُصْحَفُ كَالصُّحُفِ الْكْرِيْمَةِ عَلَى وَفْقِ مَا فِي الْكُتَابِ الْمَكْنُونِ مُرْتَبَةً سُورُهُ كُلُّهَا وَأَيَّاتُهُ بِالتَّوْقِيفِ وَحَافِظُ الْقُرْآنِ الْعَظِيْمِ لَوْ اسْتَفْتِيَ فِي أَحْكَامٍ مُتَعَدِّدَةٍ أَوْ نَاطَرَ فِيهَا أَوْ أَمْلَاهَا لَذَكَرَ آيَةَ كُلِّ حُكْمٍ عَلَى مَا سُئِلَ وَإِذَا رَجَعَ إِلَى التَّلَاوَةِ لَمْ يَثُلْ كَمَا أَفْتَى وَلَا كَمَا نَزَلَ مُفْرَقًا بَلْ كَمَا أُنزِلَ جُمْلَةً إِلَى بَيْتِ الْعُرَّةِ وَمِنَ الْمُعْجَزِ الْبَيِّنِ أَسْلُوبُهُ وَنَظْمُهُ الْبَاهِرُ فَإِنَّهُ ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ (سورة هود/1). قَالَ: وَالَّذِي يَنْبَغِي فِي كُلِّ آيَةٍ أَنْ يُبْحَثَ أَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ عَنْ كَوْنِهَا مُكْمَلَةً لِمَا قَبْلَهَا أَوْ مُسْتَقْلَةً ثُمَّ الْمُسْتَقْلَةُ مَا وَجَّهَ مُنَاسِبَتَهَا لِمَا قَبْلَهَا؟ فَفِي ذَلِكَ عِلْمٌ جَمٌّ وَهَكَذَا فِي السُّورِ يُطْلَبُ وَجْهٌ انْتِصَالِهَا بِمَا قَبْلَهَا وَمَا سَبَقَتْ لَهُ» (الزركشي، 1957، صفحة 37). ولعل الذي ذكره "السيوطي" هو ما يراه عامة علماء النص في العصر الحديث، أن يصبح النص متماسكا يشدّ بعضه بأعناق بعض مترابطة أجزاؤه، كأنه بناء متكامل.

## 6. خاتمة:

لم يقف العلماء العرب باختلاف مرجعياتهم المعرفية عند حد الإطار النظري لعملية الترابط والتلاحم بل توصلوا إلى جملة من النتائج نلخصها في النقاط التالية:

- ذكر القدامى أنواعا من العلاقات في النص
- بينوا كيفية ترابط النصوص الصغيرة مكونة النص الكبير في بيان مدهش.
- كان عملهم عملا إبداعيا خلّقا عظيما
- وظفوا آليات تماسك وتناسق النصوص ممارسة عملية
- عالجوا مختلف النصوص معالجة نصية تداولية تقترب اقترابا كبيرا مما هو سائد اليوم في الدرس اللساني التداولي الحديث.

- بين قدامى العرب أن اللغة لا تشتمل على الجانب الشكلي الصوري فقط، بل لها جانب استعمالي تداولي تحدّد فيه القصدية من أجل فهم المعاني ولا يتسنى ذلك إلا من خلال انسجام الفقرات وتماسك التراكيب لكن يبقى أنهم لم يبلوروا من هذه الملاحظات نظرية لغوية علمية قائمة بذاتها لنقد النصوص وتحليلها.

## 7. قائمة المصادر والمراجع

### 1 المراجع العربية:

1. أبو زيد نوارى سعودي. (2009). *في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء*. الجزائر، الجزائر: بيت الحكمة.
2. أحمد الشاوش. (2001). *أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية* (الإصدار 1). تونس، تونس: المؤسسة العربية للتوزيع.
3. أحمد عفيفي. (2001). *نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي*. القاهرة، مصر: مكتبة الزهراء.
4. أحمد مداس. (2007). *لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري*. عمان، الأردن: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع اريد.
5. أسامة بن المنقذ. (1960). *البيدع في نقد الشعر*. القاهرة، مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
6. الأزهر الزناد. (1993). *نسيج النص*. الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي.
7. الخليل بن أحمد الفراهيدي. (د.ت). *العين*. بيروت، لبنان: دار صادر.
8. السيو، و جلال الدين السيوطي. (1983). *تناسق الدرر في تناسب السور*. تونس، تونس: أبو سلامة للنشر والتوزيع.
9. الهام أبو غزالة، و علي خليل حمد. (1999). *مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية روبرت دي بوجراند وولفجانج دريسلر* (الإصدار 2). القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب دم.
10. أنس محمود فجال. (تشرين، 2009). *الاحالة وأثرها في تماسك النص في القصص القرآني*. لاحالة وأثرها في تماسك النص في القصص القرآني ، 4. صنعاء، اليمن: قسم اللغة العربية، كلية الآداب.
11. بدر الدين الزركشي. (1957). *البرهان في علوم القرآن* (الإصدار 1، المجلد 1). القاهرة، مصر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاءه.

12. برينكر كلاوس. (2005). *التحليل اللغوي النصي*. (حسن بحيري سعيد، المترجمون) القاهرة، مصر: مؤسسة المختار.
13. جار الله الزمخشري. (1998). *أساس البلاغة*. تأليف جار الله الزمخشري، *أساس البلاغة* (الإصدار ط2، صفحة لبنان). بيروت: دار الكتب العلمية.
14. جلال الدين السيوطي. (1974). *الإتقان في علوم القرآن* (الإصدار د.ط). القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
15. جمال الدين ابن منظور. (1994). *لسان العرب*. تأليف جمال الدين ابن منظور، *لسان العرب* (الإصدار ط4، صفحة لبنان). بيروت: دار صادر.
16. جميل عبد المجيد. (د.ت). *البيدع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية*. القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
17. جوليا كريستيفا. (1991). *علم النص*. (فريد الزاهي، المترجمون) الدار البيضاء، المغرب: دار بوتقال.
18. حازم القرطاجني. (1981). *منهاج البلغاء وسراج الأدباء* (الإصدار 1). بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.
19. حسن بحيري سعيد. (1997). *علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات*. القاهرة، مصر: الشركة المصرية العالمية للنشر لوجمان.
20. حسين صلاح الدين. (2011). *في اللسانيات العربية*. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
21. خلود العموش. (2008). *الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق أمثلة من سورة البقرة* (الإصدار 1). اربد، عمان: عالم الكتب الحديث.
22. خليل حلمي. (1998). *دراسة في اللغة والمعجم* (الإصدار 1). بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

23. صبحي الفقي. (2000). علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية. القاهرة، مصر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
24. صلاح الدين حسين. (2011). في اللسانيات العربية. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
25. صلاح فضل. (1992). بلاغة الخطاب وعلم النص (الإصدار 1). القاهرة، مصر: الشركة المصرية للنشر لوجمان.
26. عبد الرحمن طه. (2007). تجديد المنهج في تقويم التراث. الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي.
27. عبد القاهر الجرجاني. (2002). دلال الإعجاز في علم المعاني. صيدا، لبنان: المكتبة العصرية.
28. عزة محمد شبل. (2009). علم لغة النص النظرية والتطبيق. القاهرة، مصر: مكتبة الآداب.
29. عمرو بن بحر الجاحظ. (2002). البيان والتبيين (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار ومكتبة الهلال.
30. عمرو بن بحر الجاحظ. (2003). الحيوان (المجلد 2). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
31. فرانسوا أرنكو. (1986). المقاربة التداولية (الإصدار 1). (سعيد علوش، المترجمون) الرباط، المغرب: مركز الإنماء القومي.
32. محمد الخطابي. (1991). لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب (الإصدار 1). بيروت، لبنان: المركز الثقافي العربي.
33. محمد الشريف الجرجاني. (1983). التعريفات. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
34. محمد العبد. (2005). النص والخطاب والاتصال (الإصدار 1). القاهرة، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
35. محمد بن احمد بن طباطبا. (1982). عيار الشعر. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

36. محمد زيد. (2010). *من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي تبسيط التداولي* (الإصدار 1). القاهرة، مصر: شمس للنشر والتوزيع.
37. مرتضى الزبيدي. (2001). *تاج العروس* (الإصدار ط2). الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون: المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون.
38. نصر حامد أبو زيد. (1995). *النص "السلطة الحقيقية"*. الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي.
39. نعمان بوقرة. (2008). *مدخل إلى التحليل اللساني للخطاب* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الكتاب الحديث .

## 2. المراجع الأجنبية

1. Micro, R. (1998). *dictionnaire le Robert* (éd. 2émé). Montréal, Canada: Paris-Montréal.